ولو دبر الحلي شرحبيلها فالهبة باطلة بخلاف الوصية ثم وجبها
ومن قال لغريمه اذا جاء غد فالدين لك او انت بريء منه او
ان اديت الي نصفه فالباقي لك او انت منه بريء باطل والعمري
جائزة للحال حية وورثته بعده وهي ان يجعل داره لغيره
فاذا مات رجعت اليه والرقبى باطلة فان قبضها كانت عارية
في يده وعند ابي حنيفة رحمه الله عليه صحيح كالعمري وهي ان تقول ان مت
قبلك فالدار لك وان مت قبلي فهي لي فان قبضها كانت عارية
والصدقة كالهبة لا تصح قبل القبض ولا في مشاع يقسم ولا يجوز
فيها ولو لفقير وفي الهبة لفقير ولو فاسقا جميع ما لي او ما أملكه لفلانة
فهو هبة وان قال ما ينسب الي او يعرف لي فأقر بكتاب التجارة

هي بيع منفعة معلومة من عوض معلوم دين او عين وما صلح ثمنا صلح
اجرة وتفسد بالشرط وبثبت فيها خيار الشرط والرؤية
والعيب وتقال وتفسخ والمنفعة تعرف تارة ببيان المدة
كالسكنى والزراعة متصلة مدة معلومة اي مدة كانت وفي
الوقف يتبع شرط الواقف فان لم يشترط فالقياس ان لا يزاد
في الارض على ثلث سنين وفي غيرها على سنة وتارة تعلم بالعمل
كصبغ الثوب وخياطته وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة

وتارة

لان المدة اذا علمت يصير المنافع معلومة منه

وتارة بالاشارة كفعل هذا الى موضع كذا والاجرة لا يستحق بالعقد
بل بالتعجيل او بشرطه او باستيفاء المعقود عليه او التمكن منه فتجب لو قبض
الدار ولم يسكنها حتى مضت المدة وتسقط بالغصب بقدر وقت
التمكن ولرب المال والارض طلب الاجرة كل يوم ولرب الدابة بكل
مرحلة وللقصار والخياط بعد الفراغ من عمله واذا عمل في بيت المستأجر
والخياط بعد اخراج الخبز فاذا اخرج قبل الاخراج تسقط الاجر واذا
بعده فلا تسقط اذ في بيت المستأجر والا فمالك ان شاء ضمن
ضمنه مثل رغيفه ولا اجر واذا شاء ضمن الخبز ولا اجر وللطباخ للمولمة بعد
الغرف واضارب اللبن بعد اقامة وقالا بعد تشريحه ومن لعلم اشترى لعين
كصباغ وقصار وفقصر بالبياض والبيض فلم يجبها للاجرة فان حبسها
فضاعت فلا ضمان والاجر وان شاء المالك ضمنه مصبوغا ولا اجر
او غيره مصبوغ ولا اجر ومن لا اثر لعمله فيها كالحمال والملاح وغاسل الثوب
ليس له حبسها بخلاف ذات الاثر اطلق العمل فالصانع فلا يعمل
غيره فان قيد بعمله بنفسه فلا وان استأجره ليحمل بعيله فوجد بعضه
قد استهلك فان بقي قدر ما يحمل بحصته فله الاجر بحصته والا استأجر لايصال طعام الى زيد
فوجده ميتا فرده فلا اجر له وكذا لو استأجر لايصاله كتابا اليه
فرده ملوثة وقال محمد له اجر هذا هنا لان الاجر الذهاب اجماعا باب
ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز وصح استيجار الدار والحانوت
والارض ليبني فيها ما شاء الا ان يضر بالجيران ويجوز
والا لم يذكر ما يعمل فيها له ان يعمل كل شيء سوى ما يوهن البناء

Copyright © King Saud University